**عنوان المحاضرة: التحول الديمقراطي**

**الجزء الاول**

الانتقال أو التحول الى الديمقراطية: عملية الانتقال من حكم الفـرد، أو الحزب، أو النخبة، إلى الحكم الديمقراطي، حيث الأغلبية تمارس الحكم عبر المجالس النيابية. شهد العالم، في السبعينات والثمانينات مروراً بالتسعينات، وحتى نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، واحدة من الظواهر السياسية ذات الأهمية البالغة، والتي لم يتوقعها، أو يتنبأ بها أساتذة السياسة والمفكرون، أو دارسو الديمقراطية، وهي انتقال عدد كبير من دول العالم من أنظمة حكم استبدادية وشمولية إلى أنظمة ديمقراطية أو شبه ديمقراطية. وقد أطلق أستاذ السياسة الأمريكي الشهير (صموئيل هنتنجتون) على هذه الظاهرة اسم الموجة الثالثة للديمقراطية، مشيراً إلى أن تاريخ الديمقراطية في العالم ليس عبارة عن حركة تقدم بطيئة مستمرة، وإنما موجات متلاحقة من التقدم والانطلاق، أو التراجـع والانكفاء. وقد بدأت أولى هذه الموجات في أعقـاب الثورة الأمـريكية 1776م، والثورة الفرنسية 1789م، واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد وصل عدد الدول الديمقراطية في تلك الفترة إلى 29 دولة، ثم بدأت المسيرة الديمقراطية بالتراجع، ولا سيما بعد وصول (موسوليني وهتلر) إلى السلطة في كل من إيطاليا وألمانيا على التوالي، حتى أنه بنهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن عدد الأنظمة الديمقراطية في العالم يزيد عن 12 نظاماً.

 أما الموجة الثانية فقد بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية وعودة الحكم الديمقراطي إلى ألمانيا وإيطاليا واليابان، حيث وصل عدد الدول الديمقراطية في العالم في أوائل الستينات إلى 36 دولة. ثم بدأت المسيرة الديمقراطية بالتراجع أمام سلسلة من الانقلابات العسكرية في إفريقيا، وأمريكـا الـلاتينية، وآسيا، إذْ تراجع عدد الدول الديمقراطية في أوائل السبعينات إلى أقل من 30 دولة. أما الموجة الثالثة فقد بدأت في منتصف السبعينات في جنوب أوروبا إذْ قادت عملية التحول البرتغال بإنهاء حكم العسكر عام 1974م، ثم تبعتها اليونان بعد ذلك بأشهر قليلة، ثم إسبانيا عام 1976م بزوال حكم (فرانكو)، واستمرت التحولات الديمقراطية في الثمانينات والتسعينات حتى الوقت الحاضر في كافة دول العالم: في الشمال والجنوب على نحو متفاوت، لدرجة أنه يمكن القول إن عدد الدول التي لم تهب عليها رياح الديمقراطية والتغيير في العالم لا يزيد عن عدد أصابع اليدين، ويتركز معظمها في العالم العربي.

وفي هذا السياق تثور قضايا عديدة تتعلق بمستقبل الموجه الثالثـة للديمقـراطية، وما إذا كانت ستنكفئ وتتراجع، كما حدث في السابق، أم إنها ستستقر وتتطور نحو مزيد من التحول الديمقراطي في المستقبل؟ كما إنه لا يوجد تفسير نظري شامل ومتكامل لهذه الظاهرة التي لم يستطع أحد التنبؤ بها، فالتحول الديمقراطي مسيرة تحول طويلة ومستمرة ومعقدة، وهي عمليات متنوعة ومتعددة في مناطق مختلفة من العالم، وذات دوافع وأبعاد مختلفة، وتتم وقف آليات ومسالك ومؤسسات متنوعة، وبالتالي فإنَّ (هنتنجتون) لم يقدم نظرية موحدة أو نموذجاً واحداً في التحول نحو الديمقراطية، فعلى سبيل المثال فإن دوافع التحول وآلياته في دول أمريكا اللاتينية تختلـف عنهـا كليــاً في دول أوروبــا الشرقية.

وإذا كان (هنتنجتون) قد عرّف الموجة الديمقراطية بأنها: مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية، فإن التحول الديمقراطي، ببساطة، هـو عملية انتقال النظام السياسي من نظام غير ديمقراطي، سواء كان نظاماً ملكياً أو جمهورياً مطلقاً أو نظاماً عسكرياً سلطوياً أو نظاماً ثيوقراطياً شمولياً أو نظامَ حكمِ الحزب الواحد، إلى نظام ديمقراطي يتميز بالانفتاح والتعددية، والمشاركة السياسية، واحترام حقوق الإنسان، وغيرها من المبادئ والقيم الديمقراطية.